



تطبيق عقوبة الجلد بآتشيه "من ناحية التاريخية والاستجابة على تعارضها"

Muhd.Nu'man Idris

كلية أصول الدين الجامعة الحكومية لإسلامية لنجسا

muhd.nu'manidris@iainlangsa.ac.id

Rasyidin

كلية الشريعة الجامعة الحكومية لإسلامية لنجسا

rasyidin@iainlangsa.ac.id

Faisal Faisal

كلية الشريعة الدين الجامعة الحكومية لإسلامية لنجسا

faisalfasya@iainlangsa.ac.id

ملخص

تتجه تطبيق قانون عن عقوبة الجلد للمجرم في مشكلة الجناية بآتشيه تحديات مختلفة من مجموعات متنوعة، مثل اختلافته بالقانون الدولي. ويقال أنه / أن عقبة الجلد عمل تعذيب ينتهك حقوق الإنسان (HAM) ويتعارض مع قانون الحكومي بالإندونيسي المورود في آية الثانية من رقم 28G. حضرت شريعة الإسلام بآتشيه وطبقت منذ القرن السابع عشر، بل حضورها من أسباب قيام الحركة الإسلامية التي كانت حركتها من أكبر هام لشعب بمجتمع آتشيه في وجود الدولة الإسلامية (المسمى ب-DI-TII). الجلد قانون من القوانين الجناية المطبق وينتقد تنفيذه انتقادات ورفضاً إما في آتشيه وخارجه. تهدف هذه الكتابة للتعلم من الناحية التاريخية عن حضور قانون الجلد بآتشيه والجوانب التي تسبب رفضاً في تطبيقه. تستخدم هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي بالمدخل الحكمي والتاريخي. تصدر البيانات من مراجع رقمية غير رقمية مختلفة ووسائل الإتصالية الإجتماعية. ودلت نتائج الدراسة أن هيمنة الإستجابة السلبية في

تنفيذ قانون الجلد تسبب بقلّة الفهم عن عملية التخطيط في تطبيق العقوبة، تؤثر على الرأي بأن عقوبة الجلد ليس إلا تذكيراً قط، ولا فائدة فيها للمجرم.

الكلمة الأساسية : عقوبة الجلد، آتشي، الاستجابات التعارضية.

Abstract

Penerapan Hukum cambuk di Aceh ditanggapi beragam oleh berbagai kalangan, Sebagian menilai hal ini bertentangan dengan hukum internasional, ada yang menyebutkan bahwa hukuman cambuk adalah tindakan penyiksaan yang melanggar hak asasi manusia (HAM) dan bertentangan dengan Konstitusi RI pasal 28G ayat (2). Secara historis, syariat islam di aceh telah diimplementasikan sejak abad ke 17, bahkan diantara faktor munculnya Gerakan “pemberontakan” adalah diinisiasi oleh keinginan besar “bangsa” aceh untuk menegakkan “Daulah Islamiah” (Baca DI-TII). Hukum cambuk adalah salah satu turunan dari qanun jinayah yang implementasinya menuai kritikan dan penolakan dari masyarakat baik di Aceh maupun luar Aceh. Tulisan ini bertujuan untuk mengkaji secara mendalam sisi historis dari lahirnya hukum cambuk di aceh dan aspek-aspek penyebab penolakan terhadap penerapannya. Penelitian ini menggunakan metode deskriptif analisis dengan pendekatan hukum dan sejarah. data dalam penelitian ini bersumber dari berbagai referensi digital non digital dan media sosial yang representatif. Dari hasil penelitian menunjukkan bahwa dominasi respon negatif disebabkan oleh kurangnya pemahaman terkait teknis implementasi hukuman, berdampak pada pandangan bahwa hukuman cambuk hanya sebagai takzir dan tidak memberikan efek jera bagi pelaku.

Keyword: Hukuman Cambuk, Aceh, Respon kontradiktif.

المقدمة

تُعرف مقاطعة آتشييه باسم فيراندا مكة ، وكانت في الماضي منطقة حازمة جداً في تطبيق الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن كونها منطقة تنتج باستمرار رموزاً فكرية أو علماء معينين بالشريعة الإسلامية. حتى عندما كانت المملكة لا تزال قائمة ، طبقت آتشييه الشريعة الإسلامية.

في السياق الإندونيسي ، آتشييه هي المنطقة الوحيدة التي تطبق القانون القائم على الشريعة الإسلامية في إندونيسيا. يتم تنظيم تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشييه من خلال القانون رقم 44 لعام 1999 بشأن تنفيذ امتيازات آتشييه ، وهي مجالات الدين والعادات والتعليم ودور رجال الدين في وضع السياسات

الإقليمية ، ثم وجود الشريعة الإسلامية في آتشيه. تم تعزيزه بالقانون رقم 18 لسنة 2001 بشأن الحكم الذاتي الخاص لإقليم منطقة آتشيه الخاصة مثل Nanggroe Aceh Darussalam. (Nurbaiti N)، Wahyuni W ، 2020

بعد اتفاق السلام لعام 2005 بين حكومة إندونيسيا وحركة آتشيه الحرة. بدأ جو سلمي يغلف آتشيه وكانت إحدى نقاط الاتفاق أن حكومة آتشيه كانت منطقة خاصة أو خاصة وشكلاً خاصاً تم إعطاؤه لحكومة آتشيه لتطبيق الشريعة الإسلامية. أصدرت حكومة آتشيه من خلال DPRA القانون رقم. قانون رقم 11 لسنة 2006 بشأن حكومة آتشيه. ينظم القانون عدة أمور ، من بينها تطبيق الشريعة الإسلامية التي يتم فرضها وفقاً للتقاليد والأعراف في آتشيه. بالنسبة للجمهور في آتشيه ، فإن تنفيذ الضرب بالعصا هو محاولة لخلق السلام والصفاء وسلامة الحياة على المستوى الديني والأوكراني. تنجم عقوبة الضرب بالعصا على وجه التحديد عن العديد من الأفعال المخطورة من قبل القانون والتي تهدف إلى التوعية أو التحول أو التوبة أو التأثير الرادع. إذا كانت العقوبات الاجتماعية فقط في صورة الشتائم والشتائم تعتبر غير كافية ولا توفر أثراً رادعاً ، بحيث يكون للمخالف القدرة على تكرار الأعمال المثيرة للاشمئزاز في المستقبل. (أزكيا سناهد ، 2018)

نتيجة لتطبيق الشريعة الإسلامية ، ظهرت إيجابيات وسلبيات ، خاصة عقوبة الجلد بالعصا / الجلد / القطع ، وهي لا تحدث فقط بسبب قضية آتشيه ، بل هناك العديد من الدول التي فرضت هذه العقوبة. ظهرت عدة ردود من مجموعات مختلفة. على الصعيد المحلي والوطني. ردّاً على هذه الاتهامات ، قدم العلماء والأكاديميون في آتشيه في ذلك الوقت دفاعاً أكاديمياً ، بما في ذلك Tgk H. (رئيس مجلس آتشيه التقليدي).

أصبحت الديناميكيات التي تستمر في التطور أساساً للباحثين لإجراء دراسة أعمق لتاريخ الضرب بالعصا والاستجابة التي تطورت في المجتمع.

مناقشة

تاريخ عقوبة الجلد

يذكر في تاريخ الشريعة الإسلامية ما نقله علي أبو بكر أن الضرب بالعصا مشمول في القرآن للجريمتين ، وهما الزنا (النور: 2) والافتحام بالزنا (النور: 4). ورد في النور: 2 أن مرتكبي الزنا يتعرضون للجلد 100 جلدة ، أما في النور: 4 فقد ورد أن من يتهم غيره بالزنا يتعرض للجلد 100 جلدة. بالإضافة إلى تعزيز أحكام العقوبات على هاتين الجريمتين ، أضاف الحديث نوعاً آخر من الجرائم التي يعاقب عليها بالعصا ، وهي شرب الخمر التي يعاقب عليها بالجلد 40 جلدة (علي أبو بكر ، 2012). وهذا بالطبع لا يهدف إلى التهديد بل التحذير من ترك الأمور غير الأخلاقية. من خلال عدد الجلدات يتبين أن الشخص الذي يتهم شخصاً آخر بارتكاب الزنا سيعاقب أيضاً بـ 100 جلدة ، وهنا يتضح أن الشريعة الإسلامية حريصة جداً في هذه الحالة.

ورد في تاريخ الإمام مالك أن النبي كان يُجلد 180 جلدة ؛ 100 مرة للإقرار بالزنا و 80 مرة لكذب. يمكن العثور على هذا في تاريخ أبو داود. كما يمارس الصحابة الجلد في حالة الزنا وشرب الخمر. من بين الخلفاء الراشدين الأربعة ، تم العثور على حالات فرض عقوبات الزنا في زمن أبي بكر وعمر وعلي. وكشف الإمام مالك أن أثناء قيادة أبي بكر كانت هناك حالات زنى عوقب بها الضرب بالعصا. في عهد عمر ، كانت هناك حالات رجم فقط ، بينما في عهد علي ، تم فرض الجلد والرجم أيضاً على امرأة اعترفت بالزنا (علي أبو بكر ، 2012).

وبناءً على الحجة ومثاله الصحابة ، فقد أدرجه علماء المذاهب في كتاب الفقه ، حتى اعتبر الضرب بالعصا من القواعد التي أرساها الله والرسول في بعض الحالات.

في الواقع ، الشريعة الإسلامية في آتشيه ليست جديدة ، فقبل استقلال إندونيسيا ، كانت آتشيه معروفة بممالكها الإسلامية مثل سامودرا باساي ومملكة آتشيه دار السلام. إن التقاليد والقوانين الإسلامية مرتبطة بالفعل بشعب آتشيه.

في السياق الإندونيسي ، مقاطعة نانغرو آتشيه دار السلام (NAD) هي المقاطعة الوحيدة داخل الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا التي تتمتع ، وفقاً للقانون رقم 18 لعام 2001 ، بسلطة تطبيق الشريعة الإسلامية بالكامل على أراضيها . بناءً على القانون رقم 18 لعام 2001 ، تعتبر سلطة تطبيق الشريعة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الحكم الذاتي الخاص الذي تمنحه الحكومة المركزية وفقاً للاحتياجات الخاصة للمناطق والأشخاص في هذه المحافظة. يتم بعد ذلك تنفيذ هذه السلطة لفرض الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء عدد من اللوائح الإقليمية الإقليمية المعروفة بالقانون أو قوانين الشريعة. حتى عام 2004 ، تم تشكيل خمسة قوانين لتكون بمثابة قانون شامل. تم إعداد القوانين المختلفة من خلال

الاعتماد على خطوط السياسة العقلانية الواردة في اللائحة الإقليمية رقم 5 لعام 2000 كتنفيذ للقانون رقم 44 لعام 1999 (Natangsa Surbakti، 2010).

بمزيد من التفصيل ، كما نقله نوربيتي ، ورد في قانون رقم. قانون رقم 6 لسنة 2014 بتنظيم أنواع الجناية والعقوبات المفروضة على المخالفين. تشمل المبادئ التي تم تبنيها في تطبيق قانون الجنايات (أ). إسلامي ؛ (ب). شرعية (ج). العدل والتوازن. (د). المنفعة؛ (هـ). حماية حقوق الإنسان ؛ (F). التعلم للمجتمع (التدبير). نطاق أنواع الجنايات الواردة في القانون هي: (أ). خمر؛ (ب). ميسير. (ج). العزلة. (د). اختلاط. (هـ). الزنا. (F). التحرش الجنسي؛ (ز). اغتصاب؛ (ح). قزاف. (أنا). ليواث. و ي). مساحقة. شكل العقوبة التي ستُنزل على من يخالف الشريعة الإسلامية هو الضرب بالعصا. غرامة على شكل ذهب أو حبس (نوربيتي ، وحيوي ، 2020).

استنتج المؤرخون أن أول دخول للإسلام إلى الأرخبيل حدث في القرن الأول للهجرة في منطقة آتشيه. جاء الإسلام من قبل التجار العرب وتبعهم التجار الفارسيون والغوجاراتيون إلى ساحل سومطرة (بيرلاك / سامودرا باساي). ومن البراهين وجود قبر الملك سامودرا باساي المعروف بملك الشالة (1254 - 1289 هـ) (سيامسول البحري ، 2012).

استناداً إلى سجلات ابن بطوطة رحلة ، دخل الإسلام آتشيه في نهاية القرن الأول للهجرة التي جلبها التجار من شبه الجزيرة العربية والهند الذين كانوا يتاجرون على ساحل آتشيه. النشر من خلال احتراق السلام والتسامح وبناء التقاليد الموجودة واختلاطها (حسن الدين يوسف أ ، 2003).

أصبحت آتشيه مركز انتشار الإسلام في الأرخبيل العاصمة الأساسية في تطبيق الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الحصول على الشرعية القانونية أيضاً لأنها مدعومة من قبل المجتمع الاجتماعي والثقافي والتاريخي. يتم تنفيذ تطبيق الشريعة الإسلامية في الواقع لصالح البشر بغض النظر عن العرق والطبقة والدين.

تاريخياً ، كانت هناك عدة مراحل تتعلق برحلة الشريعة الإسلامية في آتشيه. يقسمها رشدي إلى 5 فترات. وهي أولاً الشريعة الإسلامية في عهد سلطنة آتشيه. ثانياً ، خلال الحقبة الاستعمارية الهولندية ؛ ثالثاً ، خلال الأيام الأولى للاستقلال ؛ العصر الرابع للنظام الجديد ؛ الخامس ، فترة الإصلاح. هذا التصنيف هو رحلة ديناميكية في تحقيق الشرعية وإضفاء الطابع الرسمي من الحكومة المركزية. بعد استعمار آتشيه ، كان هناك أمل في تطبيق الشريعة الإسلامية ، لكن هذا الوعد لم يتحقق حتى تغير عهد النظام الجديد. بالإضافة إلى ذلك ، خلال حقبة النظام الجديد مع تنفيذ DOM في آتشيه ، مما زاد

مرة أخرى من حزن شعب أتشيه. بدأت محاولات تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه تبعث على الأمل خلال فترة الإصلاح ، وأدى رد حبيبي على أتشيه إلى إثارة حماسة جديدة مع إصدار القانون رقم 44 لعام 1999 بشأن امتيازات أتشيه والقانون المتعلق بالحكم الذاتي الخاص الذي تلاه التوقيع. من القانون رقم 18 لعام 2001 المعروف باسم نانغرو أتشيه دار السلام (سيامسول البحري ، 2012).

يطالب سكان أتشيه منذ بداية الاستقلال بتطبيق الشريعة الإسلامية بشكل مثالي في حياة الناس. بعد سبع سنوات من الاستقلال ، أصبحت الرغبة في الحصول على الاعتراف والأساس القانوني كافية نسبياً. ومع ذلك ، فإن بعض الأحزاب تعتبر أنها ليست قوية بما يكفي لتطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة الكفاح. لطالما أراد سكان أتشيه تطبيق الشريعة الإسلامية ، التي ينسجمها القانون جيداً ، ولكن نظراً لقيود صياغة واختيار الكلمات ، اتضح أنها لا تستوعب كل شيء ، وتحتاج إلى التغلب عليها من خلال توفير تفسير بناء على أهدافها ، وهي ؛ توفير الفرص لأهالي أتشيه في التطبيق المثالي للشريعة الإسلامية مع مؤسسات المحاكم في المجتمع (سيفا نهضة أزكيا ، 2018). الجهود المبذولة لتطبيق الشريعة الإسلامية ليست فقط في مجال العقوبات ولكن ككل (الكفة) أي العبادة والمعاملة. بالطبع يتم ذلك على مراحل ويستغرق وقتاً طويلاً. على الرغم من أن ظهور الجدل في إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في مجال القانون الوضعي أمر شائع ، إلا أنه يضاف إلى ذلك أن هذا أصبح فيما بعد قضية وطنية. كما عبر مسلم إبراهيم أن تطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة الكفاح سيواجه بالتأكيد عدة عقبات ، أولها أن الوضع في أتشيه لم يفض بعد ، ولكن يجب أن يستمر العمل على تنفيذه. مسلم إبراهيم ، 2004 .

استجابة لتنفيذ عقوبة الجلد

يتطلب تطبيق الشريعة الإسلامية دور جميع الأطراف ، ويتم تفسير تطبيق الشريعة الإسلامية ، في هذه الحالة إعدام الضرب بالعصا ، بطرق مختلفة من قبل الجمهور ، على المستويين المحلي والوطني. بشكل عام ، يدعم الجمهور في أتشيه تنفيذ هذه العقوبة لصالح الناس ويقلل من الممارسات غير الأخلاقية في شرفة مكة. حتى آلاسا أبو بكر يرى أن الضرب بالعصا يستحق التوصية بإدراجه في RUU HP ، على الأقل كعقوبة بديلة تعادل السجن أو الغرامات (Alyasa Abubakar ، 2005).

وفقاً لما نقلته Natang Subari ، تم تنفيذ تنفيذ عقوبة الضرب بالعصا ، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تنفيذ الشريعة الإسلامية في مقاطعة NAD ، في Biruen Regency في 24 يونيو 2005. جامع بيروين الكبير ، ونجح في إعدام 20 محكوماً من أصل 26. لم يتم تنفيذ الإعدام وفقاً للجدول الزمني لأن شخصاً واحداً (واحداً) أُعلن عن مرضه ، واختفى شخص واحد ، وتغيب 4 (أربعة) أشخاص دون تفسير. (ناتانغسا سورباكتي ، 2010).

جاء أحد الاعتراضات من سام ظفيري ، مدير منظمة العفو الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، في 22 مايو 2011 ، حيث طالب الحكومة الإندونيسية بالتوقف عن الضرب بالعصا في أتشيه لأنه اعتُبر مخالفاً للقانون الدولي. واستناداً إلى سجلات الوكالة ، حتى 12 مايو / أيار 2011 ، سُجل أن 21 شخصاً تعرضوا للضرب بالعصا في الأماكن العامة. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية ، فإن تطبيق قانون الضرب بالعصا ينتهك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (علي أبو بكر ، 2012). من وجهة نظر سام ، يجب على الحكومة استيعاب حقوق الإنسان وحماية منتهكي الشريعة.

إلى جانب ذلك ، نعلم أيضاً أن الدول الغربية رفعت هذه الحقوق الفردية إلى مستوى المعايير القانونية من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948. وما يقوم عليه هذا الإعلان هو طبيعة الإنسانية . عالمي ينطبق على الجميع ؛ الشرف الفردي ونظام اجتماعي ديمقراطي (أحمد نور فؤاد ، 2010). يتضح هنا أن مصطلح حقوق الإنسان ظهر عام 1948 فقط ، ثم انتشر إلى الهيمنة في الدول النامية.

جاء الضغط لإلغائها أيضاً من نائبة منسق وكالة العمال KontraS ، Indria Fernida ، التي أعربت في الإفراج عنها عن أسفها لأن أحكام الضرب بالعصا لا تزال تنفذ في أتشيه ، على الرغم من أن هذا تم تنفيذه بناءً على القانون رقم 11 / 2006 بشأن حكومة أتشيه. وفقاً لكونترا ، على الرغم من أن الضرب بالعصا هو تطلعات من الثقافة المحلية في أتشيه ، إلا أنه لا يزال له حدود دنيا ، لا سيما في إعطاء الأولوية لمبادئ وقيم حقوق الإنسان. وأضاف أن الضرب بالعصا هو من أفعال التعذيب الذي ينتهك حقوق الإنسان (HAM) ويتعارض مع دستور جمهورية إندونيسيا ، المادة 28 ز فقرة (2) التي تنص على أن كل فرد في مأمن من التعذيب أو المعاملة التي تهين كرامة الإنسان ولديه الحق في الحصول على اللجوء السياسي من دول أخرى. كما يعتبر "كونتراست" أن الضرب بالعصا مخالف للمادة 1 الفقرة (1) من القانون رقم 5 لسنة 1998 بشأن التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب

والمادة 7 من القانون رقم 12 لسنة 2005 بشأن التصديق على اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
(http://harian-aceh.com, 2011)

وجاء اتمام ماثل من معهد إصلاح العدالة الجنائية في تقييم أن تنفيذ عقوبة الضرب بالعصا لا يتعارض فقط مع اتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبة القاسية واللاإنسانية ، ولكن أيضاً أن الضرب بالعصا لا يعمل كما هو متوقع. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العدد المتزايد للانتهاكات كل عام منذ تطبيق التنفيذ. على الرغم من أن تطبيق قانون جنايات مستمر منذ أكثر من 10 سنوات ، إلا أن الانتهاكات أصبحت أكثر تكراراً وازدادت.

تلقى هذا رداً من رجال دين وأكاديميين من أتشييه ، يفيد بأن عقوبة الضرب بالعصا المفروضة في أتشييه لا تنتهك حقوق الإنسان (HAM) ، لأن هذه القواعد تم تنظيمها في الشريعة الإسلامية. والعقوبة عقوبة على التعلم ، ولها مفعول رادع ، حتى لا يكرر سلوكه. الضرب بالعصا هو أيضاً قاعدة واردة في الشريعة الإسلامية بحيث لا يمكن لحقوق الإنسان أن توفر تدخلاً شرعياً تمت محاولة تنفيذه في مجتمع أتشييه. بصرف النظر عن ذلك ، أصبح الضرب بالعصا قانوناً وضعياً يتم تنظيمه من خلال القانون الذي يشمل في سعيه العديد من عناصر المجتمع والمؤسسات بما في ذلك المحكمة العليا. حتى الإمام سيوجا قال إن رأي منظمة العفو الدولية كان محاولة لتشويه سمعة الإسلام.

(http://www.forumkeadilan.com/ Hukum.php?tid = 231 انظر أيضاً

الصفحة الرئيسية / GM ، national / Aceh Ulama : الضرب بالعصا ينظم في الشريعة الإسلامية ولا ينتهك حقوق الإنسان).

إن رؤية فعالية تنفيذ عقوبة الضرب بالعصا لا يمكن قياسها بعدد المخالفين المحكوم عليهم بالضرب بالعصا ، لكن نجاح تنفيذ عقوبة الضرب بالعصا التي يجب تحقيقها هو وعي الجمهور بعدم القيام بأشياء تنتهك الشريعة الإسلامية. إن الوعي العام والامتثال المجتمعي لقواعد القانون التي يطبقونها بعد ذلك في حياتهم اليومية وعلاقاتهم وسلوكهم هي الأهداف التي يجب تحقيقها من تنفيذ الضرب بالعصا (احمد زمزمي ، 2007).

ثم تلقى النقاش رداً من وزير الداخلية جيموان فوزي ، الذي أوضح أن ما قدمته منظمة العفو الدولية كان مجرد رأي. ووفقاً له ، يجب أيضاً احترام التطلعات والامتيازات المحلية في إندونيسيا. كما وافقت الحكومة المركزية على فرض الضرب بالعصا في أتشييه.

(http://www.forumkeadilan.com/ Hukum.php?tid = 231

من حيث الغرض من العقوبة في الإسلام يشمل الأهداف الرئيسية في القانون ، وهي الحفاظ على المبادئ الرئيسية الخمسة ، وهي الدين والحياة والشرف والملكية والنسب. بالنسبة لعالم القانون الغربي اليوم ، هناك نظريتان رئيسيتان تتعلقان بالعقاب. أولاً ، النظرة الجزائية التي تفترض العقوبة كمكافأة سلبية لأي سلوك منحرف يرتكبه أفراد من الجمهور. الافتراض الأساسي هو أن العقوبة مكافأة سلبية على المسؤولية عن الأخطاء. ثانياً ، النظرة النفعية التي ترى العقوبة أكثر في فوائدها أو استخدامها. تنظر هذه النظرة إلى الوضع أو الظروف التي تريد أن تنتج بفرض الجملة (Jimly Asshiddiqie ، 1995). والرأي الثاني يعتبر أكثر حداثة من حيث تطبيق فكرة الحكم. لهذا السبب ، أثرت هذه الفكرة الآن في السياسات السياسية الإجرامية في العديد من البلدان. يهدف حكم الضرب بالعصا إلى إعطاء أثر رادع للجنة ويتم تنفيذه في الأماكن العامة لتجنب احتمال حدوث ممارسات إجرامية أخرى في تنفيذه. وبالمثل ، فإن تنفيذ العقوبة أبعد ما يكون عن كونه غير إنساني وقاسي ومهين. المتهم في وسائل الإعلام.

بالنظر إلى المملكة العربية السعودية ، يُظهر البحث الذي أجراه سام س. سوريال ، باحث في الشريعة الإسلامية غير مسلم ، في المملكة العربية السعودية أن دور الشريعة الإسلامية كبير جداً في الحد من معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية وجعل البلاد غير المجتمع الإجرامي (توبو سانتوسو ، 2003). تماشياً مع ذلك ، تُظهر إحدى البيانات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الضرب التي قدمها المهدي (2011) أن عدد انتهاكات الشريعة الإسلامية في آتشيه ، لا سيما قضايا الخمر والميسر والخلوات في 2005-2009 قد شهدت انخفاض كبير وصل إلى 50٪. ويدعم ذلك بيانات من خدمة الشريعة الإسلامية توضح انخفاضاً في عدد انتهاكات الشريعة الإسلامية في آتشيه منذ تنفيذ الضرب بالعصا العامة. (واهيوبي ، هايون نيسا ، 2021)

يتم أيضاً الاستجابة لتطبيق الشريعة عبر الإنترنت من خلال بوابات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي. من حيث الرأي العام في وسائل الإعلام عبر الإنترنت ، بحث أجراه Gardner ، Smith ، & Mansfield (2017) بشأن السياسة العامة لحق العمال في الراحة في تُظهر المملكة المتحدة أن الجمهور لا يشارك المعرفة فحسب ، بل يشارك أيضاً في تصحيح الأخطاء التنظيمية أو الاستجابة للقراء الآخرين.

في إحدى الدراسات ، ثبت أن حالات الخلوات والاختلاط كانت الأكثر مناقشة من قبل الجمهور على صفحة المعجبين Serambinews.com. نظراً لأنه يتمتع بمجاذبية كبيرة ، فإن هذا الرأي العام هو

أيضاً قوة توفر وسيلة فعالة لـ Serambinews.com لتكوين تفاعل مع الجمهور. على الرغم من أن الرأي السليبي السائد في المقابل ليس مصدر قلق ومسؤولية لوسائل الإعلام. (عين الفطر ، محمد هيكل ، 2021)

فيما يتعلق بتأثير الضرب بالعصا ، أجرى أنشري (2017) بحثاً من خلال مقابلة اثنين من المبحوثين الذين ارتكبوا انتهاكات وعوقبوا بالعصا ، وأظهرت هذه الدراسة أن موقف الجناة أصبح إيجابياً لأن الضرب بالعصا يمكن أن يثقف ويقدم دروساً نفسية. كان العامل الأكثر أهمية الذي ساعد المبحوثين على التعلم بعد الضرب بالعصا هو الدعم الاجتماعي من عائلاتهم.

تظهر الأبحاث أن التعلم الاجتماعي في تنفيذ الضرب بالعصا في الأماكن العامة بدأ يشعر به مع انخفاض عدد انتهاكات الشريعة الإسلامية التي يرتكبها الجمهور خوفاً من التعرض للجلد في الأماكن العامة. التعلم المشار إليه في الضرب بالعصا هو تصحيح الأخطاء التي ارتكبها الجاني وكذلك التأثير على أفكار وأفعال الآخرين. (واهيوبي ، هايون نيسا ، 2021). علاوة على ذلك ، فيما يتعلق بالتطبيق الفني للقانون ، وضع فريق صياغة القانون عدة شروط تم النص عليها لاحقاً في لائحة الحاكم رقم 10 لعام 2005. إن الفهم الصحيح للقانون سوف يتجنب بالتأكيد التحيز وحتى الاتهامات السلبية بالعصا ، ناهيك عن فكرة انتهاك حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بتطبيقه ، تم تنفيذ الضرب بالعصا في العديد من البلدان ، بما في ذلك جنوب شرق آسيا. لا تزال ماليزيا وسنغافورة وبروناي دار السلام تطبق الضرب بالعصا في نظامها القانوني كجزء من العقاب البدني (Enden haitami، 2020). وكذلك في الدول العربية بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية وإيران وشمال نيجيريا والسودان واليمن.

علاوة على ذلك ، كان عام 2018 مليئاً بالجدل بشأن تنفيذ عمليات الإعدام بالعصا في آتشيه. والسبب هو أنه في عام 2018 أصدر حاكم آتشيه إرواندي يوسف سياسة من خلال لائحة حاكم آتشيه رقم. قانون رقم 5 لسنة 2018 بشأن مراجعة مكان إعدام عقوبة الضرب بالعصا في آتشيه. وقد نُقلت عقوبات الضرب بالعصا التي نُفذت سابقاً في العراء كما في باحة المسجد إلى مؤسسات إصلاحية أو مراكز احتجاز (دار الفايزين ، 2021). لا يوافق جميع رجال الدين في آتشيه على الضرب بالعصا في السجن. يفضل رجال الدين في الداية أن يتم الضرب بالعصا في مكان عام ، لأنه يُنظر إليه على أنه سار على ما يرام وأكثر سهولة في الوصول إلى المجتمع بحيث يمكن أن يكون درساً لهم. وفي الوقت نفسه ، هناك رجال دين في الحرم الجامعي يوافقون على نقل عقوبة الضرب بالعصا إلى السجن.

من الناحية الفنية ، يشارك في تنفيذ عقوبة الضرب بالعصا في آتشيه أربع مؤسسات إقليمية. الأولى هي وحدة شرطة الخدمة المدنية - ولاية الحسبة (Satpol PP-WH) أو المعروفة باسم شرطة الشريعة. تتمتع هذه المؤسسة بصلاحيات نشر المعلومات والإشراف وإنفاذ القانون وتطوير الشريعة الإسلامية. يعرف المجتمع هذه المؤسسة بسبب أنشطتها في الحياة الاجتماعية. إذا تم تأكيد الجاني ، فإن هذه الوكالة ستأخذه إلى مكتبهم لمزيد من التحقيق. بعد الفحص ، يتم تحويل القضية إلى مكتب المدعي العام (مكتب المدعي العام). عندما يتم التعامل مع القضية من قبل المحامي ، تنتهي سلطة Satpol PP-WH. سيجتمع كل من Satpol PP-WH ومكتب المدعي العام مرة أخرى في عملية محاكمة الضرب بالعصا والتي ستعقد علناً في تاريخ معين. والثاني هو مكتب المدعي (مكتب المدعي). نظراً لأن إقليم آتشيه يتمتع بالحكم الذاتي ، فإن مكتب المدعي العام في آتشيه يتمتع بصلاحيات إضافية تختلف تماماً عن مكتب المدعي العام في المقاطعات الأخرى في إندونيسيا. هذه المؤسسة ليست مخولة فقط لتطبيق القانون الوطني ولكن لديها أيضاً سلطة فنية لتنفيذ اللوائح الإقليمية ، مثل أجندة قانون الجنايات. بدأ مكتب المدعي العام في تلقي وفحص ملفات القضية من Satpol PP-WH كمحققين ، وسوف ينتهي بعد عقوبة الضرب بالعصا. يقوم النائب العام عادة بإحالة الملف إلى المحكمة الشرعية. والثالث هو خدمة الشريعة الإسلامية (هيئة الشريعة الإسلامية). تلعب هذه المؤسسة دوراً مهماً في تنفيذ أجندة جنايات قانون كمفكر شرعي إسلامي في آتشيه. تتمثل المهمة الرئيسية لهذا النظام الحكومي في تجميع ومراجعة وضمان تنفيذ اللوائح المتعلقة بالشريعة الإسلامية في آتشيه. رابعاً ، المحكمة الشرعية ، وهي مؤسسة مهمة لتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه. تقوم هذه المؤسسة بتقييم ما إذا كان الشخص مذنباً أو تمت تبرئته من أي تهمة. تتمتع المحكمة الشرعية في آتشيه ، المعروفة أيضاً باسم المحكمة الدينية في إندونيسيا ، بصلاحيات إضافية تختلف عن المقاطعات الأخرى في إندونيسيا. وأخيراً هو قسم الصحة. يجب أن يأخذ الضرب بالعصا القضائية كعقوبة بدنية بعين الاعتبار الحالة الصحية للمتهم قبل وبعد الحكم. هذه هي الوظيفة الرئيسية للخدمات الصحية في أجندة قانون الجنايات. تخلق هذه المؤسسة تفاهماً متبادلاً بين المحامي والمحكمة الشرعية و Satpol PP-WH (Enden Haitami ، 2020). لقد شوهدت تقنية التطبيق المنتظمة للغاية من جوانب مختلفة ، تاريخية واجتماعية وقانونية. بالطبع ، هذا خطأ كبير بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن هذا انتهاك لحقوق الإنسان.

وبصرف النظر عن ذلك ، فإن هذا الضرب بالعصا يحتوي أيضاً على قيم تربوية تعود بالنفع على كل من المحكوم عليه وعامة الناس. القيم التربوية الواردة في عقوبة الضرب بالعصا هي: تثقيف الناس للصبر ، وتثقيف الناس على التقوى مع الله ، وتثقيف الناس ليكونوا مسؤولين ، وتثقيف الناس لتنمية الحياء ،

وامتلاك قوة قمعية وراذع نفسي للجاني. ولأولئك الذين يرونها ، يتم تنفيذ عقوبة الضرب بالعصا في مكان يمكن أن يشهده كثير من الناس حتى يشعر المحكوم عليه بالردع والخجل. يتم تنفيذ الغرض من التنفيذ في الأماكن العامة بحيث يكون الشخص الذي يتلقى الضرب بالعصا على علم ولن يكرر الأفعال المحرمة في الدين. وكذلك الحال بالنسبة لمن شهده (الردائي ، 2021).

استنتاج

من المناقشة أعلاه ، يستنتج المؤلف أن آتشيه هي البوابة الأولى للإسلام لدخول الأرخييل ويبدأ من المناطق الساحلية. تميزت بتطور الإسلام في مملكة ساموديرا باساي ثم استمرت مملكة آتشيه دار السلام. تطبيق الشريعة الإسلامية متأصل في شعب آتشيه. حتى تقاليد آتشيه متأثرة بشدة بالشريعة الإسلامية. إن الكفاح الطويل لشعب آتشيه في تحقيق الشريعة الإسلامية للحصول على الشرعية من الحكومة المركزية هو دليل واضح على أن شعب آتشيه متسق للغاية في دعم شريعة الله. تتأثر الآراء المتنوعة فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الضرب بشدة بالمعلومات الواردة والمعرفة والفهم الذي يمتلكه. ومن نتائج الدراسة تبين أن الغالبية لم تفهم بالتفصيل الجوانب التقنية لتنفيذ عقوبة الضرب بالعصا ، المؤسسات المشاركة في تنفيذه ومراحل تنفيذه وكذلك الآثار الإيجابية على المجتمع.

References

- Anshari, M. N. (2017). Dukungan sosial keluarga sebagai upaya pendidikan psikologis pada pelanggar qanun syari 'at islam pasca hukuman cambuk di kota langsa provinsi aceh.
- Azkiya Sahda. (2018). Praktik hukum cambuk di nanggroe aceh darussalam (studi hukum)
- Ali abu Bakar. (2012) kontroversi hukuman cambuk, Jurnal Media Syari'ah, Vol. 14, No. 1, juni.
- Alyasa Abubakar. (2005), Bunga rampai pelaksanaan syariat Islam aceh: dinas Syariat Islam, propinsi Nanggroe aceh Darussalam.
- Ahmad Nur Fuad. (2010), Hak Asasi Manusia dalam perpsketif islam (Malang: LPSHAM Muhammadiyah Jatim dan Madani.
- Ainal fitri, Muhammad Haikal. (2021), Hukum cambuk dan opini public, analisis tematik terhadap berita pelanggaran syariat Islam, Source: jurnal ilmu komunikasi.
- Enden haitami, (2020), Analisis hukum syariah dalam implementasi hukuman cambuk di Indonesia, JURNAL KELOLA: Jurnal Ilmu Sosial Vol. 3 No. 2 .

- Hasanuddin Yusuf A, (2003), Sejarah dan perkembangan Islam di Aceh, Jurnal ar
raniry Edisi 82.
- Jimly Asshiddiqie.(1995), Pembaharuan Hukum Pidana Indonesia (Bandung:
Angkasa, 1995).
- Muslim Ibrahim. (2004). Syariat Islam di Aceh, Seminar tahunan UIN/Stain se
iIndonesia, Desember.
- Nurbaiti N, Wahyuni W, Rizki M, Nisa H. (2020). Pandangan Masyarakat Terhadap
Pelaksanaan Hukuman Cambuk Di Aceh, Indigenous; Jurnal Ilmiah
Psikologi.
- Natangsa Surbakti. (2010), Penegakan Hukum Pidana Islam di Provinsi Nanggro
Aceh darussalam, Jurnal Media Hukum, Volume 17 No. 2.
- Ridayani, Erna Hayati. (2021), Nilai-Nilai Pendidikan Dalam Pelaksanaan Hukuman
Cambuk, Jurnal Hurriah: Jurnal Evaluasi Pendidikan dan Penelitian Vol. 2,
No. 1, Mar)
- Syamsul Bahri.(2012), Pelaksanaan Syariat Islam Di Aceh sebagai wilayah NKRI,
Jurnal dinamika hukum, Vol.12 No.2 Mei.
- Topo Santoso.(2003), Membumikan Hukum Pidana Islam: Penegakan Syariat Islam
dalam Wacana dan Agenda (Jakarta: Gema Insani Pers)
- Teungku Ahmad Zamzami. (2007), Pemikiran Ulama Dayah Aceh (Jakarta:
Prenada).
- Wahyuni, Haiyun Nisa. (2021), Pandangan Pemangku Kebijakan terkait
Pembelajaran Sosial dalam Pelaksanaan Hukum Cambuk, Psikoislamika:
Jurnal Psikologi dan Psikologi Islam, Volume 18, No 2.
- [http://harian-aceh.com/2011/05/28/giliran-kontras-tuding-hukuman- cambuk-
langgar-konstitusi-ri](http://harian-aceh.com/2011/05/28/giliran-kontras-tuding-hukuman- cambuk- langgar-konstitusi-ri)
- <http://www.forumkeadilan.com/hukum.php?tid=231> lihat juga Home / GM,
nasional / Ulama Aceh: Hukuman Cambuk Diatur Dalam Syariat Islan dan
Tidak Melanggar HAM